دور الحوكمة في التنمية المستدامة

The Role of governance in sustainable development

م.م. ريا عبد الحسين مانع

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

البريد الالكتروني(raya.a@cis.uobaghdad.edu.iq)

تاريخ الاستلام١٣/٤/٢٠٢٥ تاريخ القبول١٣/٥/٢٠٢٥

تاريخ النشر ٣٠/٧/٢٠٢٥

الملخص

تهدف التنمية المستدامة الى احداث تغيير مستمر في تحسين بنية المجتمع بصورة مستمرة تصاعدياً وبنائياً وتحقيق الرفاهية في كافة مفاصل الحياة، وان الحوكمة وبروزها كمفهوم لصيق بتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، كان مرافق مع الدعوات الجديدة الى أعادة بناء الديمقراطية، وتبني الإصلاحات الاقتصادية وإعطاء دوراكبر للقطاع الخاص. ورغم أهمية الحوكمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة الا ان فشل التجارب التنموية في الكثير من البلدان النامية؛ كان وراءه سياسات عامة تتصف بالارتجالية وعدم الوضوح والتخبط. ان الحوكمة تعمل على تحقيق مطالب الشعب الرئيسة المتمثلة في التنمية المستدامة وفي الحرية والكرامة الإنسانية والعيش بسلام، وان التنمية المستدامة هي عملية دائمية ومستمرة تشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق دور الحوكمة في التنمية المستدامة، يتطلب ذلك تفاعلاً واسعاً بين القطاع العام (الحكومة)، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

Abstract

Sustainable development aims to bring about continuous change in improving the structure of society in a continuous, progressive and constructive manner and achieving well-being in all aspects of life. Governance and its emergence as a concept closely linked to achieving comprehensive sustainable development were accompanied by new calls to rebuild democracy, adopt economic reforms and give a greater role to the private sector. Despite the importance of governance in achieving the goals of sustainable development, the failure of development experiences in many developing countries was due to public policies characterized by improvisation, lack of clarity and confusion. Governance works to achieve the main demands of the people, which are sustainable development, freedom, human dignity and living in peace. Sustainable development is a permanent and continuous process that includes all social and economic aspects. To achieve the role of governance in sustainable development, this requires broad interaction between the public sector (government), the private sector and civil society organizations.

المقدمة

ان تغيير بيئة النظام الدولي وبروز الكثير من التطورات والظواهر العالمية، التي أدت الى تغيير شامل في طريقة تعامل الحكومات مع تحديات التنمية المتزايدة. في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم، تبرز الحاجة الى إيجاد نموذج تنموي ومستدام تأخذ في الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي، فضلاً عن الجانب الاقتصادي، وهنا تتجلى أهمية الحوكمة كإطار تنظيمي وإداري يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمسائلة وسيادة القانون.

ان الحوكمة هي الحكم الاصلح لإدارة الدولة ولبناء المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية او الخدمية او السياسية، لانها تقوم على مرتكزات أساسية لصالح المجتمع كالعدل والمساواة بين الافراد، وحثهم على المشاركة في مختلف المشاريع الاجتماعية والسياسية والتنموية، وان العلاقة بين التنمية المستدامة والحوكمة هي علاقة ارتباطية شرطية حيث ان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وابعادها يعد مشروع مشروط بتحقيق وتجسيد آليات وعناصر الحوكمة على ارض الواقع وممارستها ضمن السياسات والإدارات العامة والخاصة، فضلاً عن ذلك تعد التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية من خلال الحوكمة، اذ تهدف الى بناء نظام عادل ورفع قدرات المواطنين عبر مشاركتهم الفاعلة، وتمكينهم وتوسع الخيارات والفرص واكتساب المعرفة وتمكين الاطار المؤسسي. يركز هذا البحث على استكشاف العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة من خلال دراسة "طريق التنمية العراقي" كنموذج عملي، وكذلك معرفة الفرص والتحديات في حال تم تبني نماذج حوكمة فعالة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على اهم الأهداف والتحديات التي تقف امام تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة: على الرغم من توفر إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول الا انها اتسمت بالضعف بسبب بعض التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن متحققة بالمعنى الحقيقي للتنمية. ومن خلال ما تقدم تبرز عدة تساؤلات؟

١. ماهي الحوكمة.

٢. ماهي التنمية المستدامة.

٣. ماهي العلاقة بين الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة.

٤. ماهي التحديات التي تقف امام تحقيق التنمية المستدامة.

٥. ماهي التحديات التي تقف امام تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى فهم كيف تؤثر مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، اذ تشير الدراسات الى ان الحوكمة الرشيدة تعزز من الركائز الأساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث تعزز من فعالية المؤسسات وتقلل من الفساد وتسهم في تحسين مستوى المعيشة.

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مفادها ان هناك علاقة بين الحوكمة وتحقيق ابعاد التنمية المستدامة. اذ تؤدي زيادة فعالية المؤسسات الحكومية الى تحسين مؤشرات التنمية المستدامة. وان وجود طريق التنمية المرتبط بميناء الفاو الكبير سيكون شرياناً حيوياً للاقتصاد العراقي، فضلاً عن خلق فرص عمل وتنمية مستدامة، مما يعزز من وضع العراق ويكون صورة مثالية للتكامل الاقتصادي.

منهج الدراسة:

لقد كان عماد هذه الدراسة هو المنهج التحليلي، اذ يحلل أهمية الحوكمة والحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، والمنهج الاستشرافي، حيث يركز على تحليل المستقبل واستشراف السيناريوهات المحتملة بناء على المعطيات الحالية.

هيكلية الدراسة: قسمت هذه الدراسة الى مقدمة، وثلاث محاور، وخاتمة.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي

المحور الثاني: دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: مشروع طريق التنمية واثره في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي

اصبح تحقيق اهداف التنمية المستدامة احد الأهداف الأساسية لدول العالم المتقدمة والنامية، واتجهت غالبية الدول لتنبي رؤى لتحقيقها على المستوى الوطني، اذ لم يكن ظهور مفهوم التنمية المستدامة وليد الصدفة وانما كان نتيجة مجهودات مستمرة للمنظمات والهيئات الدولية والخبراء، حيث ارتبط مفهوم التنمية حتى أواخر ثمانينات القرن الماضي بالجانب الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وان التطورات التي حصلت في مجالات الحياة كان لها اسهاماً كبيراً في التطور الفكري الاداري فقد ظهر مصطلح الحوكمة مع بداية عقد التسعينيات في القرن الماضي من قبل العديد من المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بالفعالية والكفاءة المطلوبة، اذ تعد الحوكمة احدى الركائز الأساسية لتعزيز الحق اذ تحمل في طياتها المبادئ المتعلقة بالعدالة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون، وهي المبادئ التي حال تطبيقها بفعالية وكفاءة تضمن تحقيق التنمية المستدامة.

ولمحاولة الربط ما بين الأبعاد البشرية والبيئة في عملية التنمية المستدامة، أصبح من اللازم الاهتمام بالتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية، مع مراعاة الامن البيئي.

اولاً: الحوكمة: استخدم مفهوم الحوكمة لأول مرة في فرنسا، وكانت تعني "مقر الحكومة" وقد اشتق هذا المصطلح من الكلمة اليونانية (kybernan)، وهي تعني توجيه او قيادة، ويعرفها قاموس أكسفورد على انها "طريقة الحكم" وتعرف الحوكمة على انها: قدرة الحكومة على وضع القواعد وتنفيذها. وقد استخدم مصطلح الحوكمة بشكل كبير لتصف الاساليب المختلفة لتحسين الترابط داخل المجتمعات، ويتميز مصطلح الحوكمة بالمرونة لتداخله مع تخصصات اجتماعية فهو مرن ويغطي العديد من المشكلات، اذ تهدف الحوكمة الى ضمان الشفافية من خلال ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية والسياسية في المجتمع سعياً لاقامة علاقات جيدة بين الحاكم والمحكوم، وهذا الهدف يتفق مع فكرة ان الحوكمة تشير الى عملية التفاعل بين الأطراف الاجتماعية الفاعلة والإدارة لتحقيق تنمية حياة الافراد[١].

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة[٢].وبناء على ذلك تعددت تعاريف الحوكمة بتعدد الجهات التي عرفتها ويمكن ايراد بعض التعريفات:

١. معهد طوكيو للتكنولوجية: يعرف المعهد الحوكمة على انها: مجموعة من القيم والأعراف المعقدة والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتحكم المجتمع ويسيطر على تطوره، وحل صراعاته ونزاعاته الرسمية والغير رسمية. ويتسع مفهوم مصطلح التنمية ليشمل: الجهات الفاعلة؛ الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات المجتمعية، فضلاً عن المجموعات الغير منظمة، وكذلك وسائل الاعلام.

٢. المعهد الدولي للعلوم الإدارية: يعرف المعهد الحوكمة على انها: فكرة أوسع من الحكومة تقوم على التفاعل بين مؤسسات الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني[٣].

٣. لجنة الحوكمة العالمية: عرفت اللجنة الحوكمة على انها مجموعة من الطرق والوسائل التي يدير بها الافراد والمؤسسات شؤونهم بشكل يحقق أهدافهم والمصالح المختلفة، عبر اختلاف الطرق والإجراءات، فضلاً عن ضمان تحقيق الشفافية[٤].

اهداف الحوكمة:

١. الشفافية: ان الشفافية من المفاهيم الحديثة التطور في الحوكمة، والتي يجب على المؤسسة او الإدارة الأخذ بها، لما لها من أهمية على واقع الدولة؛ وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء ممكن وقابل للتحقق والرؤية السليمة.

٢. **المسائلة:** وهذا يعني ان للأفراد حق المسائلة عن الأداء، وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم.

٣. المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة الى رفع الحس المسؤولية لدى المسؤول والافراد المتعاونين، ليتصرف كل شخص بدرجة عالية من الاخلاق والمهنية، وتشجع المسؤولية التعاون لتحقيق التنمية[٥].

٤. سيادة القانون: ان الحوكمة تتطلب إيجاد اطر وقواعد قانونية تنطبق بشكل حيادي يضمن الحماية الكاملة لحقوق الانسان، فضلاً عن هذه الأهداف تتطلب الحوكمة جهود متواصلة في جوانب مختلفة، ومن هذا الشروط نذكر الآتي:

ا. شرعية المؤسسات السياسية.

ب. حيوية المجتمع وفاعليته.

ج. انتخابات نزيهة وتنافسية.

د. استطلاع الرأي العام[٦].

ثانياً: اهمية الحوكمة المؤسسية: مع تتابع الازمات الإدارية والمالية، التي خلقت حالة من عدم الثقة بين قيادات المؤسسات والأطراف ذات الصلة، نتيجة مجموعة من الاعمال

الغير صحيحة، كاستغلال الصلاحيات والمسؤوليات وتوجيهها من اجل المنافع والمصالح العامة. ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة وآثاراها في مجالات متنوعة منها:

١. **حوكمة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية:** تتبع أهمية الحوكمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في الدول والمؤسسات، وتعتبر انها أداة لرفع كفاءة وفاعلية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسات وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمهام المناطة لهم.

٢. **الحوكمة الرقابية والمالية:** تتبع أهمية الحوكمة الرقابية والمالية من انها تحد من أشكال الفساد المتعددة في المؤسسات، فضلاً عن انها تحقق ضمان الشفافية والنزاهة والحيادية بين كافة موظفي المؤسسة.

٣. **الحوكمة القانونية:** تعد الحوكمة من اهم وسائل تطبيق القانون، بإستخدام قواعدها ذات الصلة القانونية، وبما يسهم بالمحافظة على حقوق اطراف العلاقة وتنظيم شبكة العلاقات التعاقدية داخل المؤسسة.

٤. **الحوكمة الحكومية:** أصبحت الاخلاقيات تحظى بالاهتمام، ويعاد صياغة الأهداف والسياسات بطريقة تبرز المسؤولية الأخلاقية للمؤسسات. أي ان الحوكمة ليس فقط اخلاقيات جيدة تقوم بها المؤسسات، فهي مفيدة في حال تم استخدامها استخداماً جيداً، مما يمنع وقوع أزمات قادمة، كما ان تطبيقها للمبادئ السليمة، تساعد على خلق احتياطات لازمة ضد الفساد وسوء الإدارة[٧].

ثانياً: التنمية المستدامة: على الرغم من تعدد ابعاد مفهوم التنمية المستدامة وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى، وهي النمو، التخطيط، الحداثة، والإنتاج. وتعني التنمية المستدامة تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق اقصى قدر من النمو والارتقاء، بدأ الاهتمام بموضوع التنمية على مستوى الشعوب والحكومات بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قسمت دول العالم الى دول متقدمة ودول

متخلفة، ومن التحديات التي واجهت الدول النامية هي مواكبة التقدم الاقتصادي العالمي، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح اكثر شمولاً، اذ شمل سياسات هادفة لإزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة وتوزيع الدخل القومي[٨].

١. التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي إطار تنموي يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. التنمية المستدامة بحسب تعريف الأمم المتحدة، تُعرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". يشمل ذلك استخدام الموارد الطبيعية بحكمة والعمل على تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية.

٢. ركائز التنمية المستدامة: تستند التنمية المستدامة إلى اربعة ركائز رئيسية[٩]:

- الاقتصاد المستدام: تعزيز النمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر.
- الحفاظ على البيئة: إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة والتقليل من التلوث والتغير المناخي.
- العدالة الاجتماعية: ضمان تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك حقوق التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق.
- الاستغلال الأمثل للموارد، لتحسين ورفع مستويات المعيشة عن طريق توفير الحاجات للفئات الفقيرة، فضلاً عن الحد من التفاوت في توزيع الثروات

٣. أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، أطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تتضمن ١٧ هدفًا رئيسيًا، أبرزها:

- القضاء على الفقر.
- تحقيق الأمن الغذائي.

• تعزيز الصحة الجيدة والرفاهية.

• ضمان التعليم الجيد والشامل.

• المساواة بين الجنسين.

• مكافحة تغير المناخ.

• الحفاظ على الحياة البحرية والبرية.

٤. تحديات التنمية المستدامة:

• التغير المناخي: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى تهديد الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية.

• الفقر: يظل القضاء على الفقر تحديًا عالميًا رغم الجهود المستمرة.

• النزاعات والصراعات: تؤثر بشكل كبير على تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة.

• النمو السكاني: يؤدي إلى ضغط إضافي على الموارد المحدودة. أمثلة على مبادرات التنمية المستدامة

• مشاريع الطاقة المتجددة: مثل استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

• الزراعة المستدامة: تحسين أساليب الزراعة للحفاظ على خصوبة التربة وتقليل استهلاك المياه.

• إعادة التدوير: تعزيز ثقافة إعادة التدوير لتقليل النفايات وتقليل استهلاك الموارد الجديدة.

٥. اهمية التنمية المستدامة:

- تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة: تهدف التنمية المستدامة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية بشكل مفرط، مما يضمن استمراريتها للأجيال القادمة.
- تعزيز جودة الحياة: عبر تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير فرص عمل عادلة، يمكن تحقيق رفاهية شاملة للمجتمعات.
- مكافحة التغير المناخي: من خلال تقليل انبعاثات الكربون واستخدام مصادر الطاقة النظيفة، تسهم التنمية المستدامة في حماية الكوكب من الأضرار البيئية.
- تقليل الفجوات الاقتصادية: تشجع التنمية المستدامة على تقليل التفاوت بين الفئات المختلفة من خلال سياسات تدعم المساواة والعدالة[١٠].

٦. المؤشر الدولي لأهداف التنمية المستدامة: ثمة توافق عالمي لا يشمل اهداف التنمية المستدامة فحسب، وانما يمثل برنامجاً عالمياً معقداً بالنسبة للحكومات، وانه ليس من السهل تحقيق التنمية الاقتصادية او الاندماج الاجتماعي او الاستدامة البيئية، لكن تحقيق الثلاثة جميعاً سيتطلب وجود استراتيجيات استثمارية يجب ان تمتد ل(١٥) عام ان لم يكن اكثر، لتحدد الحكومات توجهات جديدة او نهجاً جديداً لتصميم وتنفيذ سياسة يتعدد أصحاب المصلحة فيها. يظهر مؤشر التنمية المستدامة ان ثلاث دول اسكندنافية وهي السويد، الدنمارك، والنرويج على رأس قائمة مؤشر اهداف التنمية المستدامة وهي اكثر الدول قرباً لتحقيق اهداف التنمية المستدامة للعام (٢٠٣٠)[١١].

٧. استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة:

• التعليم والتوعية: نشر المعرفة حول أهمية التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها يساعد على تبني ممارسات صديقة للبيئة.

• الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء: استخدام التقنيات المبتكرة مثل السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة يعزز التنمية الاقتصادية مع تقليل الضرر البيئي.

• الشراكات الدولية: التعاون بين الدول والهيئات الدولية يسهم في تحقيق الأهداف بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

• الإدارة المستدامة للموارد: مثل استخدام المياه بكفاءة وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة[١٢].

أمثلة من الواقع

١. مدينة مصدر في الإمارات العربية المتحدة: تُعتبر مثالاً رائدًا على مدينة مستدامة تعمل بالكامل بالطاقة المتجددة.

٢. مشروع الحزام الأخضر في إفريقيا: يهدف إلى زراعة أشجار على طول الصحراء الكبرى لمكافحة التصحر وتعزيز الأمن الغذائي.

٣. برنامج إعادة تشجير الأمازون: الذي يركز على زراعة ملايين الأشجار لاستعادة النظام البيئي للغابات المطيرة. أهمية الشباب في التنمية المستدامة الشباب يلعبون دورًا كبيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الابتكار والتكنولوجيا والمشاركة المجتمعية. برامج مثل "رواد الشباب للتنمية المستدامة" تهدف إلى إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ المشاريع المستدامة.

ان التنمية المستدامة ليست مجرد هدف بل هي مسؤولية جماعية لضمان استمرارية الحياة على كوكب الأرض. يتطلب تحقيقها تعاونًا عالميًا بين الحكومات، والمؤسسات، والأفراد لمواجهة التحديات وتبني ممارسات مستدامة.

المحور الثاني: دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

تعد الحوكمة الجيدة عاملاً أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان استخدام الموارد بشكل عادل ومستدام. ان الارتباط بين الحوكمة والتنمية المستدامة يتمثل في قدره السياسات وإجراءات الحوكمة على تحسين كفاءة الإدارة وتحقيق الأهداف التنموية. الحوكمة تعزز التنمية المستدامة عبر:

١. تعزيز الشفافية والمساءلة: مما يقلل من الفساد ويضمن الاستخدام الفعّال للموارد.
٢. تشجيع المشاركة المجتمعية: إشراك جميع الفئات في صنع القرار يعزز الالتزام بتنفيذ السياسات التنموية.
٣. تحقيق العدالة الاجتماعية: الحوكمة تسهم في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال توزيع الموارد بشكل عادل.
٤. دعم الاستدامة البيئية: اتخاذ قرارات تضع البيئة في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

أثر الحوكمة على ركائز التنمية المستدامة:

١. الركيزة الاقتصادية: • تساهم الحوكمة الجيدة في جذب الاستثمارات من خلال خلق بيئة أعمال شفافة ومستقرة. • دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر سياسات تنظيمية شفافة يساهم في تقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.
٢. الركيزة الاجتماعية: • الحوكمة تدعم تحسين خدمات الصحة والتعليم من خلال تخصيص الموارد بشكل عادل، تُعزز من حماية حقوق الإنسان وضمان المساواة بين الجنسين.
٣. الركيزة البيئية: • تعمل الحوكمة على وضع سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتحد من التلوث، تشجع على تبني تقنيات الطاقة المتجددة وإعادة التدوير.

اولاً: دور الحوكمة في القضاء على الفقر:

الحوكمة ودورها في القضاء على الفقر، تساهم الحوكمة الجيدة في وضع سياسات اقتصادية تُعززلعدالة الاجتماعية وتوفر فرص العمل، مما يحد من الفقر، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمسائلة، يتم ضمان توجيه المساعدات والمنح للفئات الأكثر احتياجًا، فضلاً عن ذلك تساهم الحوكمة في ضمان التعليم الجيد، وكذلك سياسات

الحوكمة تُعزز من تخصيص ميزانيات كافية لقطاع التعليم، مع توفير آليات لمراقبة الجودة وتحسين البنية التحتية، فضلاً عن دعمها الوصول العادل إلى التعليم من خلال تشريعات تمنع التمييز وتوفر فرصًا متساوية للفتيات والفتيان.

ثانياً: الحوكمة والعمل المناخي

تعتبر الحوكمة أساسية في وضع التشريعات والسياسات الوطنية للتخفيف من التغير المناخي، مثل تنظيم استخدام الوقود الأحفوري وتشجيع الطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز الشراكات الدولية لمكافحة آثار التغير المناخي.

مبادئ الحوكمة الرشيدة وتأثيرها على التنمية المستدامة، وذلك عن طريق إشراك جميع الأطراف المعنية (المجتمع المدني، القطاع الخاص، والحكومات) في عملية صنع القرار يضمن أن تكون السياسات التنموية شاملة وتراعي الاحتياجات المختلفة. فضلاً عن الشفافية: أي نشر المعلومات بوضوح وتوفير إمكانية الوصول إليها يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات، مما يزيد من فاعلية تنفيذ الأهداف التنموية، وكذلك عن طريق تأمين بيئة قانونية تدعم حقوق الإنسان وتحمي الموارد العامة يعزز الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ثالثاً: تحديات تطبيق الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة:

١. ضعف المؤسسات: ضعف القدرات الإدارية في بعض الدول النامية يؤدي إلى سوء تطبيق سياسات الحوكمة.

٢. الفساد المؤسسي: يعد الفساد من أبرز العقبات التي تحول دون توجيه الموارد المالية والبشرية نحو تحقيق الأهداف التنموية.

٣. التفاوت الاقتصادي والسياسي: التوزيع غير العادل للموارد والصراعات السياسية تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

٤. الأزمات العالمية: مثل تغير المناخ والجائحة العالمية (كوفيد-١٩)، التي تؤثر على الأولويات الوطنية وتضعف الأنظمة الحكومية.

رابعاً: أدوات تحسين الحوكمة لدعم التنمية المستدامة

١. التقنيات الحديثة (الحوكمة الرقمية): استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين كفاءة إدارة الموارد ومراقبة التنفيذ.: تطبيق منصات رقمية تعزز الشفافية وتتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد.

٢. الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تعزيز التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة لتمويل وتنفيذ مشروعات تنموية مستدامة.

٣. التوعية وبناء القدرات: تدريب العاملين في القطاع الحكومي على مبادئ الحوكمة الرشيدة وكيفية إدارة المشاريع المستدامة بفعالية.

٤. تعزيز القوانين الدولية: دعم معاهدات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، لضمان التزام الدول بمبادئ التنمية المستدامة[١٣].

المحور الثالث: مشروع طريق التنمية واثره في تحقيق التنمية المستدامة

تسعى الدول النامية الى تبني مشاريع استراتيجية كبرى للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي، ومشروع "طريق التنمية" يُعد من أبرز المبادرات التنموية التي اطلقتها الحكومة العراقية، بهدف تحويل العراق الى مركز إقليمي للنقل والتجارة والاستثمار. ان أهمية مشروع طريق التنمية لا تكمن فقط في ابعاده الاقتصادية، بل تتعادها كونه أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، اذ ما تم تنفيذه وفق أسس الحوكمة الرشيدة التي تضمن العدالة في توزيع المنافع، حماية البيئة، وتعزيز الاستقرار المجتمعي. فمن خلال تطوير البنية التحتية وتحفيز القطاعات الصناعية والخدمية، فضلاً عن خلق فرص العمل، يمكن لهذا المشروع ان يكون نموذجاً للتنمية المستدامة المتكاملة.

ان النقل وعملية التنقل من الأمور بالغة الأهمية للتنمية المستدامة، وتوفير وسائل نقل مستدامة من الممكن أن تعزز من النمو الإقتصادي وتسهل من عمليات التنقل وتراعي البيئة،وعمليات تحديث شبكات النقل المستدام من شبكات نقل متعددة الوسائط التي تتميز بإستخدام الطاقة النظيفة وشبكات نقل عام وسيارات الوقود النظيفة وقطارات الكهرباء وغيرها من وسائل النقل المستدامة الصديقة للبيئة جميعها تعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحاجة إلى أنظمة نقل كفؤة وقليلة التأثير على البيئة. ويُعد النقل من العوامل الأساسية التي تحرك التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية في البلد، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه النقل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،وتتمثل في التحدي البيئي والموارد الطبيعية وطرق المحافظة عليها. لذلك أصبح النقل المستدام ضرورة للحد من مشكلة التحديات البيئية، الاجتماعيةوالإقتصادية، حيث يوفر النقل المستدام كل ما يقدمه النقل التقليدي من خدمات وفي الوقت ذاته يقلل من التلوث البيئي وهدر الموارد. وللنقل دور حيوي في الإقتصاد العالمي، لا يقتصر النقل على نقل البضائع والأشخاص فقط، بل تبادل الثقافات والأفكار بين الشعوب المختلفة، وللنقل أهمية على الجانب الدولي، يتمثل بجذب الاستثمار، تسهيل حركة التجارة الدولية، دعم التكامل الإقليمي والدولي، فضلاً عن خلق فرص العمل. وفي هذا السياق يتناول هذا المبحث اثر مشروع طريق التنمية على مسارات التنمية المستدامة في العراق مع التطرق للتحديات المحتملة وسبل معالجتها

أولاً: مشروع طريق التنمية

أعلن العراق عن إطلاق مشروع طريق التنمية الضخم، سعيًا إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي للبلاد ومنافذها الحدودية مع دول عدّة، من خلال بناء شبكة نقل تربط بين منطقة الخليج وتركيا. يُشار إلى أن طريق التنمية هو واحدٌ من بين مشاريع أخرى من هذا النوع

تتمّ مناقشتها في الشرق الأوسط اليوم وترمي إلى زيادة الترابط بين الدول وتحسين الحركة التجارية عبر الحدود، ليس بين بلدان المنطقة فحسب، بل أيضًا بين دول عدّة في آسيا وأوروبا وأفريقيا. وإذا كُتب النجاح لطريق التنمية، فسيعزّز مكانة العراق الجيوسياسية باعتباره ممرًّا للتجارة العالمية، وسيوفّر عائدات مالية وفرص عمل من شأنها تقليل اعتماد البلاد على الموارد الهيدروكربونية وعلى التوظيف في القطاع العام. وعلى نحو أكثر أهمية، يحاول المشروع أيضًا إرساء نموذج تنموي جديد من شأنه تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد والتخفيف من وطأة العواقب الوخيمة الناجمة عن الاقتصاد إلريعي[١٤].

يعرف مشروع طريق التنمية او ما يعرف بـ(القناة الجافة) بأنه عبارة عن خط سكك حديدية ممتدة من الموانئ العراقية جنوب العراق الى الحدود السورية في ربيعه، في اطار سعي العراق الى تنويع مصادر اقتصاده الريعي وتعزيز اتصاله مع دول العالم شرقاً وغرباً، اعلن العراق في شهر اذار في العام ٢٠٢٣، عن نيته بالمباشرة بتنفيذ مشروع استراتيجي مهم اطلق عليه اسم "مشروع التنمية" ينطوي هذا المشروع على بناء ١٢٠٠ كلم من السكك الحديدية، وطريق بري دولي يربط ميناء الفاو في محافظة البصرة العراقية بتركيا، وسيتألّف هذا المشروع من طريق برّي دولي سريع بطول (١١٩٠) كيلومترًا (حوالي ٧٤٠ ميلًا) تمرّ عبره الشاحنات المحمّلة بالبضائع، إضافةً إلى خطّ سككي مزدوج تسير عليه قطارات لنقل الركّاب والبضائع، يبدأ مشروع طريق التنمية من ميناء الفاو ويمرّ بعشر محافظات عراقية وصولًا إلى منطقة فيشخابور على الحدود العراقية التركية، على أن يتم ربطه بشبكة السكك الحديدية والطرق السريعة التركية. وبحلول العام (٢٠٢٨) ستبلغ الطاقة القصوى المتوقّعة لخطّ سكة الحديد المخصّص لنقل البضائع عبر قطار الشحن على الأرجح ٣,٥ ملايين حاوية و(٢٢) مليون طن من البضائع سنوياً وبعد عقدٍ من الزمن، ستزداد لتصل إلى ٧,٥ ملايين حاوية و٣٣ مليون طن من البضائع، ثم إلى (٤٠)

مليون طن من البضائع في العام ٢٠٥٠.ويُتوقَّع أن تكون القطارات الفائقة السرعة في المرحلة الأولية قادرة على نقل (١٣,٨) مليون مسافر سنوياً [١٥].

فضلاً عن انه يمكن ان يوفر طريقاً للنقل البحري موازياً لقناة السويس، حيث يسعى العراق ضمن هذه الخطة انشاء مدن صناعية وطرق سريعة من شأنها تسهيل حركة البضائع والأشخاص بين العراق وتركيا. ان عالم القرن الحادي العشرين قد غادر منطق التحالفات الثنائية بين دولة كبرى وأخرى صغيرة، وأن انتهاء الحرب الباردة وتحول آليات الصراع في السياسة الدولية أدت الى تبني رؤى وأنماط فكرية جديدة في سياسات الدول الخارجية مغايرة عن منطق الصراعات والتحالفات، وفي هذا الإطار من الأهمية بإمكاننا القول ان فرضيات الشراكات الاستراتيجية المتعددة والتعاون والمرونة الدبلوماسية أضحت أبرز سمات السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين[١٦]. وفي ظل الواقع الذي تعكسه التحولات الإقليمية والدولية واتجاهات تطورها يجب ألا يكون فورياً أو مباشراً، اذ يمكن ان يستغرق فترة زمنية غير محدودة، وعلى هذا النحو جاء مشروع "طريق التنمية العراقي" الذي طرحه رئيس مجلس الوزراء (محمد شياع السوداني) نقطة انطلاقة جيوسياسية للتكيّف مع تطورات الاحداث الحالية في ظل الأزمات المتعددة التي شهدتها البيئتين الإقليمية والدولية بفعل ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعدُّ المشروع كأحد أدوات الحكومة العراقية في توسيع شراكات العراق الخارجية، فضلاً عن تسويق آليات النمو الجيوسياسية في مكانة العراق كقوة فاعلة في جغرافية المنطقة.

حيث تبرز أهمية طريق التنمية من خلال تقليص المسافات البحرية، وتخفيض كلفة النقل أي يمكن للعراق ان يعمل على ربط القناة بميناء الفاو الكبير بسكك حديد وإعادة تأهيل السكك الحديد، فضلاً عن إدخال قطارات حديثة وسريعة ورفع التجاوزات عن الأراضي والخطوط التابعة للسكك. ان كل هذه التطورات ستعزز من الاقتصاد العراقي

ويحول العراق الى معبر بين الشرق والغرب، فضلاً عن تطوير الجانب السياحي والثقافي والأثري والتي تعمل على جذب السواح من كافة انحاء العالم. يسعى العراق من خلال مشروعه الى تسخير الدبلوماسية العراقية في ابتكار الفرص المتاحة وجعلها اكثر فاعلية في التفاعل مع بيئته الإقليمية بشكل يحقق هدفين أولهما: البحث عن مصادر دخل إضافي للاقتصاد العراقي، وثانيهما تعزيز الدور الجيو اقتصادي للعراق عبر استثمار موقعه الجغرافي بوصفه منطقة ربط بين الخليج وآسيا وأوروبا لتحقيق عوائد سياسية واقتصادية تعزز من مكانته الإقليمية[١٧].من المتوقع ان يسهم طريق التنمية العراقي في تعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق وتركيا، فضلاً عن زيادة التبادل التجاري، وتوفير فرص عمل جديدة، وكذلك تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، اذ يتطلع البلدان الى تحقيق فوائد مشتركة تعزز من التكامل الاقتصادي وتدعم التنمية المستدامة. ان تعاون الحكومة العراقية والشركة العامة لسكك حديد العراق مع السلطات التركية لتحديد نقطة الالتقاء بين خط سكك الحديد العراقية وخط سكة الحديد التركية المشتركة وضمان قابلية التشغيل والتطابق بين النظامين كما ينبغي على السلطات العراقية وضع خطة عمل ناجحة لمعالجة المعوقات الرئيسة التي تؤثر على تقدم المشروع، فضلاً على التركيز على استكمال الخطة الوطنية لإمدادات الطاقة الكهربائية وتلبية متطلبات شبكة السكك الحديدة الجديدة.

ثانياً: اهم التحديات التي تواجه تنفيذ المشروع هي التحديات الداخلية والخارجية:

١. التحديات الداخلية التي تتمثل في الاتي:

أ. تحدي التمويل اذ يتمثل هذا التحدي بأن العراق يعاني من عجز مالي كبير ومديونية تقدر بحوالي (١٠٠) ترليون دينار عراقي وقابلة للزيادة.

ب–عدم وجود اجماع سياسي وشعبي حول المشروع.

ج– الأوضاع الأمنية الغير مستقرة.

د- المخاطر الجيوسياسية التي تهدد عرقلة المشروع من بعض القوى العظمى.

هـ- الموضوع يرتكز على ميناء الفاو الكبير، اذ بدون اكمال المشروع لن تكون هناك جدوى له[١٨].

٢. التحديات الخارجية فتتمثل بالآتي:

أ. التنافس الإقليمي: نظراً لأهمية المشروع في تعزيز التجارة بين الشرق والغرب، قد تواجه العراق تحديات من دول إقليمية أخرى ترى في المشروع تهديداً لمصالحها الاقتصادية. فمثلاً هناك دول تعتمد على طرق تجارية قائمة قد تسعى لإعاقة أو تعطيل المشروع لصالح طرقها الخاصة، وهناك منافسة جيو سياسية وجيو اقتصادية كبيرة على مشاريع الترابط التجاري الإقليمي اذ ان بعض الدول تعارض طريق التنمية، وقد حاولت ايران دائماً ان تلعب دوراً مهماً في الممرات الإقليمية والدولية، لذلك نلاحظ معارضتها لاي مشروع جديد يضعف من مكانة ايران الجيوسياسية، وهناك وجهة نظر في مفادها ان ايران تم تجاهلها تماماً في مشروع طريق التنمية على عكس بعض الدول المجاورة. فضلاً عن المخاوف الأمنية ولذلك يجب ان تطمئن ايران الى ان المشاريع العراقية لن تصبح مركزاً ومكاناً وقاعدة للتجسس.

ب . **التغيرات في الاقتصاد العالمي:** الاقتصاد العالمي يتأثر بعوامل متعددة مثل التقلبات في أسعار الطاقة والأزمات المالية. لذلك قد يواجه المشروع تحديات اقتصادية نتيجة التغيرات في السوق العالمية أو انكماش الاستثمارات الدولية.

٣. **الدبلوماسية العراقية:** واجهت الدبلوماسية العراقية تحدياً جيو سياسياً مهماً وهو تنظيم علاقاته الإقليمية، فقد سعى الى بناء علاقات تستند إلى أسس موضوعية تناسب إمكاناته الذاتية اولاً وتسهم في احتواء الآثار السلبية التي خلفها النظام السابق ثانياً، هادفاً من أجل ذلك إلى حل مشكلاته من خلال النشاط الدبلوماسي، العلاقات الدبلوماسية متقلبة: استقرار العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي يشملها المشروع، خاصة تركيا يعد عنصراً

حاسماً في نجاح المشروع. وأنّ أي توترات سياسية قد تؤثر في استمرارية المشروع وتطوره[١٩].

في ظل نجاح المشروع واستكمال مراحله الخمس، يمكن أن يكون «طريق التنمية» جسراً حقيقياً يربط بين الشرق والغرب، مما يعزز التبادل الثقافي والاقتصادي بين الدول ويخلق منطقة استقرار جديدة تقوم على الاقتصاد بدلاً من الصراعات. ومن هنا يأتي تعاون العراق مع القوى الاقتصادية الكبرى والاستفادة من التمويلات والاستثمارات الدولية، ما سيسهم في جعل العراق مركزاً عالمياً للتجارة، ويعزز من وضعه على الساحة الدولية.

لذلك يعد مشروع طريق التنمية فرصة تاريخية للعراق والمنطقة، ولكنه يتطلب إدارة حكيمة وتعاوناً محلياً ودولياً لمواجهة التحديات وتحقيق الإمكانيات الكبيرة التي يحملها.

٤- وفي هذا الإطار يحاول العراق ضمان نجاح استراتيجيات دوافع سياسته الخارجية، من اجل تحقيق الهدف السياسي وهو الانفتاح على بيئته الإقليمية، وكذلك تعدد مصادر الدخل القومي العراقي، وعلى الرغم من أهمية المشروع في تعزيز مكانة العراق الاستراتيجية، الا انه سيشكل تهديداً لمصالح دولاً أخرى ومن ثم يمكن لهذا المشروع ان يتحول الى ساحة للتنافس على النفوذ كالتنافس الإيراني والكويتي، فضلاً عن موقف الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والصين[٢٠].

ثانياً: الاقتصاد الأزرق واثره في التنمية المستدامة

تتأكد أهمية الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة باعتباره موضوع أساسي يرتبط بالتنمية المستدامة، فضلاً عن الحد من تداعيات التغير المناخي والقضاء على الفقر في العالم. كما يحمل مفهوم الاقتصاد الأزرق أهمية كبيرة للبشرية، حيث تغطي المحيطات أكثر من ٧٠٪ من كوكب الأرض، فضلاً من ان ٩٠٪ من حركة التجارة العالمية تتم عبر

البحار، وتلعب المحيطات دور مهم في ربط الدول ببعضها البعض، اذ يجب تسخير كل هذا الأدوات وتوظيفها من اجل تحقيق التنمية المستدامة وليس فقط تحقيق الأرباح. [٢١]

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والبيئة وقد بينت اهداف التنمية المستدامة التي قرتها الأمم المتحدة ذلك، من ضمن الأهداف السبعة عشر، حيث اشارت الى أهمية البحار والمحيطات والموارد البحرية والعمل على تبني طرق إستخدام مثلى لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا الهدف يرتبط مع مفهوم الاقتصاد الازرق[٢٢]. اذ يعد نهج جديد لتحقيق التنمية المستدامة دون الاخلال بالنظم الايكولوجية البحرية،

ويعد مفهوم الاقتصاد الأزرق حديث النشأة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، وتعددت التعريفات حوله ما بين التعريف الواسع وتعريف ضيق،

التعريف الواسع للاقتصاد الأزرق: ويقصد به هو الاقتصاد الذي يتعامل مع ازمة المياه العالمية، وتنمية الاقتصاد البحري، ويغطي ثلاث اشكال اقتصادية: المساهمة الاجمالية للمحيطات في الاقتصاد، الحاجة الى معالجة البيئة والايكولوجية للمحيطات، واقتصاد البحار والمحيطات كفرصة لنمو البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

التعريف الضيق: هو تنمية اقتصادية قائمة على البحار تؤدي الى تحسين رفاهية الانسان والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن انها تقلل بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية. في ضوء التعريفات الانفة الذكر يمكن اعتماد تعريف يتفق مع اهداف البحث وذلك على النحو التالي: هو جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار، مع الحفاظ على صحة النظام البيئي لتلك الموارد والاعتماد عليها، فضلاً عن التعاون بين مختلف مستويات التدخل (العالمية، الإقليمية والوطنية). بعد وضع عدة تعاريف للاقتصاد الأزرق نتناول الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الأزرق التي تتمثل في الآتي:

١. الاستدامة الاجتماعية.

٢. الاستدامة الاقتصادية.

٣. الاستدامة البيئية.

خصائص الاقتصاد الأزرق:

١. هو اقتصاد بحري مستدام يعمل على تحسين نشاطات الاقتصاد البحرية، فضلاً على حماية النظام البيئي والبحري بشكل فعال.

٢. انه انموذج للاقتصاد القائم على استخدام الموارد المائية من بحار ومحيطات لتحقيق التنمية المستدامة.

٣. يوفر فرص اقتصادية تنشأ من مجموعة الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية، وهذا بدوره يؤدي الى دفع العجلة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة[٢٣].

ثالثاً: ميناء الفاو الكبير:

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والبيئة وقد بينت اهداف التنمية المستدامة التي قرتها الأمم المتحدة، وذلك من الأهداف السبعة عشر تبين العلاقة المترابطة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وخاصة يوضح لنا الهدف الرابع عشر من اهداف التنمية المستدامة المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية والعمل على تبني طرق استخدام مثلى لتحقيق التنمية المستدامة[٢٤].

لقد كانت الموانئ البحرية على مر العصور مناطق حيوية للتجارة والنقل البحري وميناء الفاو الكبير سيكون من أهم تلك الموانئ العالمية، بسبب موقعه المتميز ومساحته وبنائه، ان فكرة انشاء ميناء الفاو الكبير لم تكن وليدة التغيرات السياسية التي طرأت على العراق في عام ٢٠٠٣، بل تمتد لعقود من السنين حيث تعود فكرة انشاء ميناء الفاو إلى العام ١٩٣٨عندما قرر العراق انشاء ميناء مساند لميناء البصرة المعقل حالياً ومنذ ذلك الوقت كانت الجهود الدبلوماسية مكثفة من جهة العراق من اجل الاتفاق مع دولة الكويت حول

تأجير جزيرتي روية وبوبيان لمئة عام لإنشاء الميناء عليها الا ان الكويت رفضت كل الجهود العراقية في هذا المجال. في نيسان ٢٠١٠ تم وضع حجر الأساس لإنشاء مشروع ميناء الفاو عند منطقة رأس البيشة على الضفة الغربية لخور العبدالله في اقصى جنوب العراق في قضاء الفاو مقابل جزيرة بوبيان الكويتية، بالاعتماد على المخطط المقدم من مجموعة شركات إيطالية، اذ تم التعاقد مع الشركات الإيطالية بتاريخ ٢٠١٠\١١\١٤، بتكلفة بلغت (٤٦) مليون يورو لتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء في سنة الهدف ٢٠٣٨ حوالي (٩٩) مليون طن سنوياً، فيما تبلغ المناولة المتوقع (١١٤) مليون طن سنوياً. ان السبب الرئيسي لإنشاء الميناء هو إيجاد منافذ وممرات بحرية إضافية للتجارة العالمية العابرة والترانزيت ايضاً، اما الغاية الأساسية من اقدام الحكومة العراقية على انشاء الميناء هو تنشيط حركة التجارة الخارجية للعراق ومالها من مردودات عالية على الاقتصاد العراقي من خلال جذب التجارة الخارجية وزيادة عمليات المناولة للسلع والخدمات، إضافة الى انه يخدم المصالح ألجيو اقتصادية والجيوسياسية[٢٥].

سيحقق ميناء الفاو دورًا مهمًا في تحقيق اهداف التنمية المستدامة واهداف الإقتصاد الأزرق بعدد من الطرائق وهي:

١. تطور في البنية التحتية وخدمات الموانئ.

٢. التنويع في الأنشطة الإقتصادية داخل مشروع ميناء الفاو.

٣. دعم مسارات الإستدامة البيئية.

٤. تأثيرات ميناء الفاو الكبير في تنمية الموارد البشرية.

ميناء الفاو هو النقطة التي سينطلق منها العراق الجديد الذي يهدف إلى تحقيق الازدهار للإقتصاد العراقي والتنمية المستدامة ولاسيما بما يتعلق بنشاطات الميناء المتعددة من عمليات شحن ونقل وما سيحققه من مساهمات في تحسين وسائل المعيشة وما سينتجه من فرص عمل، وهو موقع يمتاز بخاصية ملاحة وشحن ومناورة إستراتيجية[٢٦].

رابعاً: تحديات التنمية المستدامة في العراق:

تواجه التنمية المستدامة في العراق العديد من التحديات المعقدة والمترابطة بالجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ وتأتي الاهمية الاستراتيجية للتنمية المستدامة كونها تسعى الى تحقيق اهداف تلبي احتياجات الحاضر وتؤمن المستقبل للجيل الحالي والاجيال المقبلة، لكن على الرغم من ذلك تواجه التنمية المستدامة في العراق العديد من التحديات، التي تستلزم سبل معينة لمواجهتها، ومن هذه التحديات هي:

١. عدم الاستقرار السياسي والأمني: تلعب الحالة الأمنية دوراً مهماً في عملية التنمية المستدامة والمتتبع للحالة الأمنية في العراق يجد ان للتدهور الأمنياثره على القطاعات الاقتصادية كافة، فضلاً عن تأثيرها على الاستثمار الأجنبي ومدى الاستفادة منه.

٢. الفساد: يحتل العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي مستوى الدول الأكثر فساداً، وبالتالي فأن ظاهرة الفساد تمثل تحدياً جوهرياً للتنمية، اذ يضعف الفساد الاطار المؤسسي وتشويه السياسات الاقتصادية مما يؤدي الى خفض معدلات النمو. وانخفاض جودة البنية التحتية الذي تقود الى حرمان الأشخاص من مقومات الحياة الكريمة.

٣. الحرب والعمليات العسكرية: عانى العراق من حروب استنزفت قدراته وقوضت امكانياته الاقتصادية والبشرية والبيئية، التي سببت العديد من المخرجات السلبية[٢٧].

٤. ضعف التخطيط الاستراتيجي: ان افتقار الرؤيا الاستراتيجية المتعلقة بطبيعة التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها، وافضل السبل لمعالجتها، يعيق من تحقيق اهداف التنمية وخاصة طويلة الأمد.

٥. النمو السكاني والبطالة: ارتفاع معدلات النمو السكاني، يقابلها قلة فرص العمل يؤدي الى زيادة نسب الفقر والبطالة خاصة بين الشباب والنساء[٢٨].

خامساً: سبل معالجة تحديات التنمية المستدامة في العراق:

١. سياسيات الحكم الصالح: ان التركيز على الحكم الصالح وبروزه كمفهوم لصيق بتحقيق التنمية المستدامة، يتبين لنا انه مفهوم تبنى الإصلاحات الاقتصادية على أساس اقتصاد السوق وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، فضلاً عن زيادة حجم مشاركة الجمهور في العملية السياسية والاقتصادية. ورغم أهمية الحكم الرشيد في تحقيق اهداف التنمية الا ان فشل التجارب التنموية في الكثير من البلدان النامية، ومنها العربية كان ورائه سياسات عامة تتصف بالارتجالية والتخبط وعدم الوضوح.

٢. الواقع الأمني: وهي جميع الإجراءات التي تتخذها الدولة من اجل تأمين سلامة شعوبها، وهي تهيئة الامن الاقتصادي، البيئي والسياسي، اذ شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ تدهور الحالة الأمنية بشكل كبير والذي انعكس على مختلف الصعد، الذي قاد الى التأثير الكبير على عدم نجاح اغلب مؤشرات ومعايير الحكم الصالح في العراق.

٣. الفساد المالي والإداري: على وفق مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية الدولية فقد جاء العراق في العام ٢٠٠٦ في المرتبة قبل الأخيرة، وفي العام ٢٠١٠ و٢٠١٢،قد احتل العراق المرتبة (١٦٠) من اصل (١٨٠) دولة عالمية، والمرتبة السادسة عربياً، ومن هذا يظهر لنا الضعف الإداري للمؤسسات والوزارات العراقية، مما يجعلها تبتعد عن مفهوم الحكم الصالح تحقيق التنمية[٢٩].

تمثل التنمية المستدامة في العراق تحدياً وفرصة في ان واحد فعلى الرغم من الموارد الطبيعية الكبيرة، خاصة النفط والمياه الا ان العراق يعاني من مشاكل مزمنة مثل الفساد، ضعف البنية التحتية، فضلاً عن تدهور البيئة، لكن مشرع طريق التنمية يمثل خطوة تنفيذية لتحقيق اهداف التنمية الى واقع ملموس، فضلاً عن دور الإدارة الرشيدة للمؤسسات والمشاريع، لضمان نجاح أي مشروع تنموي.

الخاتمة

ان التطورات التي حصلت في مجالات الحياة كان لها اسهاماً كبيراً في تطور الفكر الإداري، اذ تبرز أهمية الحوكمة كمنهج اداري يساعد على التفكير برؤى متعددة تأخذ بعين الاعتبار كافة القيم والثقافات للوصول الى مؤسسة مستدامة.

ان التنمية المستدامة هي ظاهرة تشمل الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهي تهدف الى احداث تغيير مستمر في بنية المجتمع تصاعدياً وبنائياً وتحقيق الرفاهية في كافة مفاصل الحياة، حيث لجأت العديد من الدول والمؤسسات في سبيل تحسين الأداء الى الحوكمة كمدخل اداري سليم، وباعتباره نظام يتم من خلاله توجيه أنشطة الدول والمنظمات ومراقبتها على اعلى مستوى، من اجل تحقيق أهدافها بالمعايير اللازمة.

ان الحوكمة تمثل احد اهم محددات النمو الاقتصادي، لتحقيق التنمية وتشجع مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولا يتم ذلك الا من خلال بناء مؤسسات قوية لأجل مكافحة الفساد، فضلاً عن الإصلاحات التي تنفذها الحكومة في مختلف القطاعات منها الصحة، التعليم، والتكنولوجيا، النقل، الذي تؤثر بشكل مباشر على النمو.

ان لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة، يجب اتباع مجموعة اطر وقواعد تستلزم في طياتها اتباع سياسة رشيدة، اذ لا يمكن تحقيقها الا باتباع تنويع الاقتصاد حيث يعد اقتصاد العراق اقتصاد ريعي اعتماده فقط على النفط، وتوجيه

الاستثمارات نحو الزراعة والطاقة المتجددة والتعليم، فضلاً عن اشراك المجتمع المدني والشباب في اتخاذ القرار يمثل خطوة مهمة نحو التنمية.

وعليه تسهم الحوكمة في تحقيق التيسير المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة متوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، وبين مؤسسات المجتمع المدني في ظل رقابة شعبية مزدوجة تقوم على النزاهة والشفافية. ومن هنا ان التزام الدول بتطبيق آليات الحوكمة وخاصة الدول النامية يعد في غاية الأهمية، لما ينطوي عليه من تكامل وإعادة رسم الأدوار لكل من الإدارة الحكومية والقطاع الخاص.

ان موقع العراق الاستراتيجي بين ثلاث قارات عند استغلاله سيكون حلقة وصل بين الشرق الاسيوي والغرب الأوربي والافريقي، وبذلك يتحول العراق الى مجموعة من الفرص الاستثمارية للمستثمرين المحليين او الأجانب، فضلاً عن انه سوف يساعد في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة مما يقلل من البطالة وزيادة الدخل القومي.

الهوامش

[١١] احمد كريم صالح علي، دور الحوكمة في مواجهة التطرف العنيف (محافظة الانبار انموذجاً)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، العراق، ٢٠٢٤، ص١٠٢٠.١٠٢١.

[٢]. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي (عولمة الإدارة في عصر المعرفة)، كلية إدارة الاعمال، طرابلس، لبنان، جامعة الجنان، ٢٠١٢، ص٤.٢.

[٣]. احمد كريم صالح، دور الحوكمة في مواجهة التطرف العنيف (محافظة الانبار انموذجاً)، مصدر ذكر سابقاً ، ص١٠٢١.

[٤] –Governance and Good Governance: A Conceptual, Muhammad Ali, p٧٤, perspective. Dialogua (Pakistan) ١٠. ١. ٢٠١٥.

[٥]. سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، اساسيات الحوكمة، مركز الحوكمة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٣ ص١٠.١١.

[٦]. احمد كريم صالح علي، المصدر نفسه ، ص١٠٢٤.

[٧]. طالب بن علي بن عبدالله المنذري، اثر ابعاد الحوكمة على الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرقية، عُمان،٢٠٢٢. ص١٧.١٩.

[٨]. بدرية صالح عبدالله، جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الامن المجتمعي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد٥٥، ٢٠٢٣، ص ٢٠٩.٢١٠.

[٩]. علي سمير علي الحيالي ، احمد علي عزيز الحديدي، توظيف ابعاد الحوكمة الالكترونية في دعم التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي بلدية الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ١٨، ٢٠٢٢، ص١٨٢.١٨٣.

[١٠]. زينة عبد المحسن راشد، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة اشراقات تنموية، مؤسسة العراق للثقافة والتنمية، العدد ٢٠، العراق، ٢٠٢٠، ص٢٢١.٢٢٥.

[١١]. ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي، ط١، برلين، المانيا، ٢٠٢٠،ص١٤٦.١٤٧.

[١٢]. احمد عادل عبد العظيم، البيئة والتنمية المستدامة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط١، مصر، ٢٠١٩، ص١٤.١٦.

[١٣] المعهد الدولي للحكم والتنمية المستدام https://www.unep.org

[١٤]. حارث حسن، طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسية، والريعية، والممرّات الحدودية، دراسة صادرة عنمركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٤\٥\٢١، بيروت، لبنان.
https://carnegieendowment.org/research/٢٠٢٤/٠٥/iraqs–

development-road-geopolitics-rentierism-and-border-connectivity?lang=ar&center=middle-east

[١٥]حارث حسن، طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسيةوالريعية، والممرّات الحدودية، دراسة صادرة عن**مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، ٢٠٢٤\٥\٢١، لبنان، بيروت. https://carnegieendowment.org/research/٢٠٢٤/٠٥/iraqs-development-road-geopolitics-rentierism-and-border-connectivity?lang=ar&center=middle-east

[١٦]فراس عباس هاشم، مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية جيوسياسية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، بغداد، ٢٠٢٤، ص٤.٣.

[١٧]. فراس عباس هاشم،المصدر نفسه، ص٤.٣.

_[١٨] شيماء عادل فاضل، العراق ومعادلة التنافس الإقليمي . طريق التنمية انموذجاً، مشروع طريق التنمية الاستراتيجي وتوظيف الفرص المتاحة، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤، ص٧٠

[١٩]. مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية والمنظور المكاني التنمية الجديد، ط١، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٢، ص٢٥.

[٢٠]شيماء عادل فاضل، العراق ومعادلة التنافس الإقليمي . طريق التنمية انموذجاً، مصدر ذكر سابقاً، ص ٧٠،٧١.

[٢١]. بن يحيى نسيمة، الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، مجلة أبحاث،العدد٧، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٢٠٣.

[٢٢]. رفيف محمود عبد الستار احمد، الآثار الاقتصادية لمشروع طريق التنمية ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ٢٠٢٥، ص١٠٧.

[٢٣]. رفيف محمود عبد الستار احمد، الآثار الاقتصادية لمشروع طريق التنمية ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، مصدر ذكر سابقاً، ص١٠٩.

[٢٤]. رفيف محمود، المصدر نفسه، ص١٠٧.

[٢٥]. أمجد راضي حسن، الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو وانعكاساته على واقع التنمية المستدامة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢١، ص٧٦.

[٢٦]. رفيف محمود عبد الستار احمد، المصدر نفسه، ص١١٣.

[٢٧]. احمد عبدالله ناهي، محمد ارمين كربيت، التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٥، ٢٠٢٢، ص١٩.

[٢٨]. احمد عبدالله ناهي، محمد كربيت، المصدر نفسه، ص٢٠.

[٢٩]. جاسم محمد دايش، واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص١٨٦.١٨٧.

المصادر

اولاً: الكتب

١. احمد عادل عبد العظيم، البيئة والتنمية المستدامة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط١، مصر، القاهرة، ٢٠١٩.

٢. ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي، ط١، برلين، المانيا، ٢٠٢٠.

٣. شيماء عادل فاضل، العراق ومعادلة التنافس الإقليمي. طريق التنمية انموذجاً، مشروع طريق التنمية الاستراتيجي وتوظيف الفرص المتاحة، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤.

٤. مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية والمنظور المكاني التنمية الجديد، ط١، دار اليازوري العلمية، عمان، ٢٠٢٢.

ثانياً:البحوث والدوريات

١. احمد كريم صالح علي، دور الحوكمة في مواجهة التطرف العنيف (محافظة الانبار انموذجاً)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، العراق، ٢٠٢٤.

٢. احمد عبدالله ناهي، محمد ارمين كربيت، التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٥، ٢٠٢٢.

٣. بدرية صالح عبدالله، جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد لتحقيق الامن المجتمعي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد٥٥، ٢٠٢٣.

٤. بن يحيى نسيمة، الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، مجلة أبحاث، العدد ٧، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠٢٢.

٥. جاسم محمد دايش، واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

٦. زينة عبد المحسن راشد، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة اشراقات تنموية، العدد ٢٠.

٧. علي سمير علي الحياليواحمد علي عزيز الحديدي، توظيف ابعاد الحوكمة الالكترونية في دعم التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي بلدية الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ١٨، ٢٠٢٢.

٨. فراس عباس هاشم، مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية جيوسياسية، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، بغداد، ٢٠٢٤.

٩. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي (عولمة الإدارة في عصر المعرفة)، كلية إدارة الاعمال، جامعة الجنان، ٢٠١٢.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

١.أمجد راضي حسن، الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو وانعكاساته على واقع التنمية المستدامة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢١.

٢. رفيف محمود عبد الستار احمد، الآثار الاقتصادية لمشروع طريق التنمية ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق،٢٠٢٥.

٣. طالب بن علي بن عبدالله المنذري، اثر ابعاد الحوكمة على الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، كلية إدارة الاعمال، جامعة الشرقية، ٢٠٢٢.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

١. حارث حسن، طريق التنمية في العراق: الشؤون الجيوسياسيةوالريعية، والممرّات الحدودية، دراسة صادرة عن**مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، ٢٠٢٤\٥\٢١، لبنان، بيروت. https://carnegieendowment.org/research/٢٠٢٤/٠٥/iraqs-development-road-geopolitics-rentierism-and-border-connectivity?lang=ar&center=middle-east

٢_ المعهد الدولي للحكم والتنمية المستدام https://www.unep.org

٣_ منظمة الشفافية الدولية، https://www.undp.org

برنامج الأمم https://www.worldbank.org/en/topic/governance ٤_
المتحدة للبيئة والمناخ (UNEP)

٥. سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، اساسيات الحوكمة، مركز الحوكمة، الامارات العربية المتحدة، ص١٠.١١.

خامساً: المصادر باللغة الأجنبية:

١_ Governance and Good Governance: A Conceptual, Muhammad Ali, perspective. Dialogua (Pakistan) ١٠. ١. ٢٠١٥.